والاكثرون على انه لا ينعزل وهو المختار من مذهبي
الشافعي وابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما وعن محبيه
روايتان ويستحق العزل بالاتفاق انتهى قلت
وهو الاصح من مذهب مالك وعامة المتكلمين والحديث
ونص الاكمال قال جمهور أهل السنة من اهل الحديث
والفقه والكلام انه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق
وتعطيل الحقوق ونقوله فشرط منه او خبر والتقوى
ملازمة الطاعات واجتناب المحرمات والمروءة
من ايتاء الكافي في النعام كاو صف ايه وصف كماله في اكتفاء
الامامة لا شرط لصحتها كاف الفضل اي كالي الزيادة
فوق اصل الخطاب فانها وصف كماله وفصل الخطاب الحكم
بالبينة او اليمين او العلم في القضاء كما في القاموس
والمراد الاخير لقوله الزيادة ونصب اما مين اثنين
فعصرا اي في زمان في اقليم واحد حرام لما يترتب
عليه من التشعب والخلاف وعدم اتفاق الكلمة
اما في اقليمين متباعدين كالروم والهند فلا بدي
يظهر انه لا يمتنع وفيه فليتامل ولا يبعد ان تعقد
الامامة في وقت واحد لامامين لان الامور التي
لا تنال بالامام يمكنهما القيام بها ولو جازت الزيادة
على ذلك لجاز الاربعة والعشرة والمائة فيؤدي الى
ان ينصب في كل قرية ومحلة وسكة اما معلوم فساده وذلك
باطل مافيه من مخالفة اجماع الصحابة والسعي في تفرقة
كلمة المسلمين وتحصيل سبب الفشل والجبن والتقاعد

عن

بل يجب وعظه وتخويفه

عن مقاومة اهل الحرب لان البعض من الائمة لا يطيع او يعصي
ولا ينقاد لاوامره ولا يصغي الى رايه بل كل يستبد بامور
ويتبع رايه نفسه في التفرق والتنازع الخلل القوي وانحلال
الامر في الاجتماع والتعاضد والتناصر القوة والشوكة
وشدة الجانب وخشونة اللهم الا ان يكون بين البلدين
كما هو الحاجز الطبيعي لبعض الاقاليم بحيث لا ينقطع
بسبب الحاجز التناصر والتعاون فحينئذ لا باس بذلك
ثم تكاد عقد لواحد صالح للامر ثم عقد للاخر بعده
فان شاء في بلد غير مفترض الطاعة يجب خلعه فان ابى الا
التنازع في الخلاف يقاتل كما هو الحكم في اهل البغي ولو عقد
من هو اهل لعقد الامامة لرجل صالح لها وقوم اخر رجلا اخر
ووقع العقدان متعاقبا صحيحا واختير الاول استيناق عقد الاخر
او يعقد لغيرهما ممن يصلح للامامة وهذا كتزويج وليين
امراة واحدة من رجلين من غير ان يشعر احدهما
بعقد الاخر وحكي عن ابي العباس القلانسي انه كان
يقول يقرع بينهما فمن خرجت قرعته فهو امام وابطله
ذهب ابو القاسم الكعبي ذكره في كتاب عيون
المسائل وهذا باطل وهو من جهله لان القرعة
عندنا مشروعة لتطييب القلوب دون اثبات
الحقوق والله تعالى الموفق وبالوقوف على هذه
الجملة عرف بطلان قول الروافض بثبوت امامين في
وقت واحد احدهما ناطق والآخر صامت وبطلان
قول الكرامية ان عليا ومعاوية رضي الله تعالى عنهما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)